

المحاضرة الأولى

الكتب المطبوعة

صدرت ابتداءً من سنة 1912 العديد من الكتب التي تتحدّث عن المغرب العربي أو شمال إفريقيا بصفحتها كتلة واحدة، ولأسباب منهجية ارتأينا تقسيم تواريخ صدورها إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: وتمّ التطرّق فيها إلى الكتب التي صدرت في الفترة الواقعة ما بين 1912 و1945، والمرحلة الثانية خصّصناها للكتب التي صدرت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وإلى غاية ثمانينيات القرن الماضي.

أولاً- كتب ما قبل الحرب العالمية الثانية (1912-1939): صدرت خلال هذه الفترة عدّة كتب بعضها بالعربيّة والبعض الآخر بالفرنسية، بالنسبة للكتب الصّادرة باللّغة العربيّة نذكر الكتابين التاليين:

أ- «سياسة فرنسا الاستعمارية في شمال إفريقيا»، وهو في الأصل مقالات معرّبة عن المجلّة الفرنسية (Revue Indegine) (العدد 73 الصادر بتاريخ 30 ماي 1912 بباريس).

ب- «التسجيل على فرنسا في قطر تونس والجزائر- بيان توخّش فرنسا في القطر التونسي الجزائري والاستنجد إليه»، صدر هذا الكتاب في برلين بألمانيا سنة 1916، ألفه السيّد صالح الشّريف وقرينه اسماعيل الصفايحي لحساب «جمعية استقلال تونس والجزائر»⁽¹⁾، وهو يتكوّن من 21 صفحة.

أمّا باللّغة الفرنسية فقد صدر كتابان هما:

(1)- جمعية استقلال الجزائر وتونس: تأسّست هذه الجمعية خلال الحرب العالميّة الأولى، للمطالبة بالاستقلال التام للشّعب الجزائري التونسي الذي كان يعتبر شعباً واحداً.

الكتاب الأول عنوانه: «La Tunisie et l'Algérie»، صدر سنة 1917، وقام بتأليفه اسماعيل الصفايحي وصالح الشّريف، وهو يدخل ضمن منشورات جمعية استقلال تونس والجزائر أيضا.

أمّا الكتاب الثاني فعنوانه: «Le peuple Algéro Tunisien»، ألفه محمد باش حامة سنة 1918، وهو أيضا يدخل ضمن المنشورات الخاصة بجمعية استقلال تونس والجزائر. (ترجم هذا الكتاب إلى العربية سنة 1991 من طرف الدكتور محمود عبد المولى تحت عنوان الشعب الجزائري التونسي وفرنسا)، ويمكن إجمال مضمونه فيما يلي:

في المقدمة لخص محمد باش حامة ما كان يعانيه الشعب الجزائري (منذ 1830) والتونسي منذ انتصاب الحماية سنة 1881، من ألوان الاضطهاد والاستغلال والجور والمهانة، مشيرا، في نهاية المقدمة، إلى أنّ أهمّ المقالات التي قد نشرت في مجلة المغرب (وهي من تأليفه)، تشكل جزءًا هامًا من كتابه.

ويتناول الجزء الأول من الكتاب مختلف ممارسات الإدارة الاستعمارية في القطر الجزائري (النظام العدلي، النظام الجبائي، التعليم العمومي، نظام الملكية، الخدمة العسكرية، التجنيس، الحقوق المدنية والسياسة، إلخ...).

- **النظام العدلي:** تحدّث المؤلّف عن هذا النظام الاستعماري الذي فرض فرضا على الجزائريين حيث تختلط السلطات وتغتصب الحريات الفردية، وحيث يتواجد نوعان من القضاء، وصنفان من المتقاضين.

- بالنسبة للأوروبيين واليهود الذين أصبحوا فرنسيين بمقتضى قانون «كريميو» «Crémieux» لسنة 1870، وقد خصّصت لهؤلاء محاكم عادية وما إلى ذلك من تفريق للسلطات وضمّان للحقوق الفردية، وبالنسبة للجزائريين كان العكس: محاكم خاصّة وما إلى ذلك من اختلاط السلطات وقوانين استثنائية (حجر إداري، إدارة خاصة بالأهالي، محاكم زجرية، إلخ...).

أمّا النّظام الجبائي: ليس أقلّ سوءاً من النظام السّابق وما فيه من عدم المساواة في الأعباء والمنافع فضلاً عن ضمور في تمثيلية الجزائريين في مختلف المجالس. من ذلك أنّ فرنسا قد خصّصت في المجلس الأعلى للحكومة 7 ممثلين للجزائريين (وعدددهم 6 ملايين نسمة) و52 للفرنسيين (وعدددهم 500.000 نسمة). كما خصّصت في المجالس العامة 6 ممثلين للجزائريين و30 ممثلاً للفرنسيين. أمّا في المجالس البلدية ف: 6 للجزائريين و24 للفرنسيين.

وبالنّسبة للتّعليم العمومي: أشار المؤلّف إلى أنّ الاستعمار الفرنسي قد حارب اللّغة العربية، وهي لغة القطر الجزائري، في حين جعل من الفرنسية لغة التّعليم العمومي. وقد مضى زمن ليس بالقصير ليقوم بعملية إحلال اللّغة الفرنسية محلّ اللّسان العربي في التّعليم والإدارة حتى رسائل البريد إذا لم يكتب عليها العنوان باللّسان الفرنسي تتأخّر... أمّا البرقيات فلا تقبل إلّا إذا كانت مكتوبة باللّغة الفرنسية. وهذه السّياسة الاستعمارية تتمثّل في إنشاء المدارس الابتدائية وغيرها. من ذلك أنّ الفرنسيين كانوا ينشؤون المدارس في المدن والأرياف الجزائرية حيث يتواجد فيها المستوطنون الفرنسيون (Les Colons) وحيث لا وجود لمستوطنين فرنسيين، لا وجود لمدارس، ولذلك تخلو البوادي من مدارس فرنسية، وقال المؤلّف أيضاً: «لا فائدة من الكلام عن التّعليم الثّانوي والعالي، فالليسيهات والكليات التي أنشأها الأوروبيون هي مقصورة فقط على أبنائهم لأنّ الجزائريين لاحق لهم في ارتيادها». ولم تفعل حكومة الجزائر شيئاً فيما يخصّ تعميم التّعليم المهني والفلاحي حتى أصبح الجهل متفشياً في المدن والقرى.

وبالنّسبة للاعتداء على مبدأ الملكية (سياسة الطّرد) تكلم المؤلّف عن الأراضي (الملك) والأحباس وكيف ابتداء الاستعمار باغتصابها وتوزيعها على المعمرين مقابل أثمان بخسة. وقد تسبّب في خروج أكثر الأراضي الخصبة من الأوقاف العامة والخاصة وتحويل ملكيتها إلى المستعمرين، فقر وتعاسة معظم الفلاحين في الجزائر.

أمّا نظام الخدمة العسكرية، فبمقتضى قانون 3 فيفري 1912 أصبحت الخدمة العسكرية بالنسبة للجزائريين المسلمين تتمّ كالتالي:

أ- الخاصة.

ب- بواسطة التطوّع.

ج- بواسطة التّعبئة مع علاوة، وهذا يكمل التّمطين السّابقين بحيث إذا كان عدد المتطوّعين والذين أعادوا التطّوع كافيا فلا يكون هناك تعبئة. والتّعبئة تكون بواسطة القرعة. أمّا الذين لم تسعفهم القرعة (قرعة الإعفاء) فيمكن لهم التّعويض بدفع مقدار مالي ذي بال. ومدة الخدمة العسكرية ثلاث سنوات. وتجنيد الجزائريين يختلف تماما كما سنرى فيما يخصّ تجنيد التّونسيين، لأنّ نظام الخدمة العسكرية في تونس هو عادي ويتمّ بواسطة التّعبئة بدون علاوة. وما من شكّ في أنّ الجهد أو التّضحيات التي قدّمها الجزائريون في الحروب وفي مقدمتها الحرب العالمية الأولى كانت باهظة، ومقابل ما يقدّمه شعب الجزائر من خدمة دائمة، لا يحصل على مقابل ذلك من عدالة وحرية! وبالعكس من ذلك ضريبة دم، أكان مطلوبا دائما من هذا الشّعب جهدا حريا إضافيا آخر!

بالنسبة للتّجنيس: الحقوق المدنية والسياسية، تساءل المؤلّف عن الجنسية الحاليّة للجزائري المسلم، وأجاب بأنّ الاحتلال الفرنسي قد حذف السّيادة الجزائرية وأحلّ محلّها السّيادة الفرنسية، لكن هل تتمتع الجزائريون بالجنسية الفرنسية؟ نحن نعلم أنّ الجزائريين يمثّلون أغلبية تدين بالإسلام وأقليّة تدين باليهودية. لكن صدر قانون «كريميو» «Crémieux» عام 1870 الذي اعتبر اليهود الجزائريين «مواطنين فرنسيين» وممتعا إياهم الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتّع بها الفرنسيون. أمّا بالنسبة للجزائريين الفرنسيين فيؤكد المشرعون الفرنسيون بأنّهم فرنسيون، لأنّهم قد تجنّسوا رسميا من طرف «السينيتوس-كونسيلت» لعام 1865، إذ بمقتضى إرادة الشّعب الفرنسي ليس للجزائريين من وطن سوى فرنسا، «لكن هؤلاء يضيفون، إذا كان الجزائريون فرنسيين، فإنّهم لا يتمتّعون بصفة «مواطن» بمعنى أنّهم لا

يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية، وواصل المؤلف في مناقشة هذه القضية إلى آخر الفصل، عارضا بالتّقد مختلف الإصلاحات التي أدخلتها السّلطة الفرنسية على الجزائر والتي لا تغني ولا تسمن من جوع.

أمّا الجزء الثّاني من الكتاب فقد تناول مختلف ممارسات إدارة الحماية الفرنسية على تونس (النّظام العدلي، النظام الجبائي، التّعليم، الاعتداء على الملكية، إدارة الحماية، تونس والحرب).

يوجد في تونس «المحميّة» قضاءان: قضاء فرنسي إذ أنشأت فرنسا سنة 1884، أي بعد الاحتلال بنحو ثلاث سنين، محكمة فرنسية للفصل في جميع القضايا التي تقع بين الأوروبيين والتونسيين (أو بين الأوروبيين) سواء أكان التّونسيون مدعين أو مدعى عليهم. ولهذا المحكمة فروع في نواحي القطر. والحكام في المحكمة الكبرى (التريونال) وفروعها كلّهم فرنسيون ويسمّهم رئيس الجمهورية الفرنسية ويحكمون بقوانين فرنسية وباسم الدولة الفرنسية. وهناك محاكم شرعية وفيها محاكم أهلية تتولى فصل القضايا بين التونسيين.

- **النظام الجبائي:** وما فيه من عدم المساواة في الأعباء والمنافع، وتقرّر ميزانية تونس بوزارة الخارجية في فرنسا وترسل إلى تونس للتّنفيد. وإذا كانت تعرض على المجلس الشوري الذي أحدث من مدّة غير بعيدة، فإنّ رأيه لا يعدو أن يكون استشاريا فقط على أن أكثرية أعضائه من الفرنسيين.

- التّعليم:

تكلم المؤلف عن التّعليم الدّيني والابتدائي والثّانوي والمهني، وقال: «عملت سلطة الحماية على تضيق دائرة التّعليم ما استطاعت إلى ذلك سبيلا». ومدير المعارف والفنون في تونس. كما هو معلوم. فرنسي، والذي أعجزه عن الوصول إلى غايته من الفرنسية في تونس إنما هو جامع الزيتونة الذي تدرس فيه العلوم الدّينية وغيرها بالعربية الفصحى لكنه نجح في تحويل المدرسة الصّادقية عن أهدافها القومية لتكون في خدمة أغراضه.

الاعتداء على مبدأ الملكية: سياسة الطرد:

وتحدّث المؤلّف طويلا عن الأراضي الإسلامية والأحباس وكيف اغتصبها الاستعمار الفرنسي ووزعها على المعمرين مقابل أثمان زهيدة. وقد تسبّب ذلك، كما حصل في الجزائر، في خروج أكثر الأراضي الخصبة وغيرها من الأوقاف وتحويلها إلى المستعمرين، فقر وتعاسة الفلاحين، وتعطيل إصلاح كثير من المساجد والزّوايا والمدارس، فأخذ يدب فيها الخراب... إلخ.

إدارة الحماية:

تحدث المؤلّف عن البيروقراطية والاستبداد الذي فرضته سلط الحماية على تونس، فبعد أن كان لتونس قبل الاحتلال وزراء من الوطنيين، جعلت فرنسا البلاد في عام 1881 وزيرا للخارجية سفيرها «المقيم العام» وعينت للحرية والبحرية والمالية والزّراعة والتجارة والأشغال والبريد والمعارف رؤساء فرنسيين ولم تسمح للوطنيين إلا بوزارة الداخلية ولكنها أحدثت بجانب وزير الداخلية وظيفة «كاتب عام» ويتقلد هذه الوظيفة فرنسي ومكتبه بالقرب من مكتب الوزير، ويعرض عليه كل ما هو من اختصاص وزير الداخلية وله القول الفصل في كل صغيرة وكبيرة. ووضعت إدارة المحافظة في أيدي فرنسيين فريسي الشرطة، ومراقب الشرطة، والمكلف بالصحافة كلهم فرنسيون، ورضيت بأن يكون رئيس المجلس البلدي وطنيا ولكنها جعلت له وكيلين فرنسيين، والوكيل الفرنسي في لغة الاحتلال هو الرئيس الذي يملك الرأي دون سواه... إلخ. أمّا اللّغة العربية فقد هضمت حكومة الاحتلال حقها كلغة وطنية إذ جعلت حظها في التعليم بمدارس الحكومة دون حظ اللّغة الفرنسية وجعلت اللّغة الفرنسية كلغة رسمية في الإدارة والتّواصل... إلخ.

تونس والحرب: لما احتلّت فرنسا تونس لم تبال الحكومة المحتلة أن تسوق الجنود التونسيين إلى حروب خارج المملكة التونسية كما أرسلت منهم فرقا إلى مدغشكر سنة 1895، وأرسلت قسما منهم إلى «اليونانيين» وإلى الحرب العالمية الأولى لمحاربة الألمان، ولا

تتعفّف من إرسال الجنود المسلمين لقتال إخوانهم المسلمين في المغرب الأقصى (1918) وسوريا وغيرها انتهاكا لحرّيات دينهم وقطعا لرابط الأخوة بينهم وتمكيننا للأغراض والأحقاد.

مؤلف الكتاب

يعدّ محمد باش حامبة أحد رواد الحركة الوطنيّة المرموقين في المغرب العربي الكبير.

ولد محمد باش حامبة بعد انتصاب الحماية الفرنسيّة على الإيالة التّونسيّة بأسابيع قليلة، في أسرة تركية الأصل. وبعد حصوله على شهادة اللّغة الفرنسيّة من المدرسة الصّادقيّة، وشهادة «البروفي» في اللّغة العربيّة اشتغل، على التّوالي، مترجما لدى المصالح العدليّة وقاضيا احتياطيا ابتداءً من 21 أفريل 1912.

وقد تمكّن، وهو يمارس عمله في تونس، من تسجيل اسمه بكلية الحقوق بباريس ومواصلة الدّراسة بالمراسلة على أساس إعفاء من البكالوريا. ولما استعدّ لاجتياز امتحانات السّنة الثالثة من الإجازة في الحقوق، طلب من مدير المصالح العدليّة «قيوت» (Guyot) ترخيصا له بالسّفر إلى باريس، لكنّ المدير الفرنسي رفض طلبه رفضا باتا، فغضب محمد باش حامبة غضبا شديدا، وقدّم استقالته من وظيفته مضمرا في نفسه، على ما يبدو، الهجرة من تونس وعدم العودة إليها نهائيا. كان ذلك في فترة حاسمة من تاريخ حركة «الشّباب التّونسي» لاشتعال شرارة الحرب التّركيّة- الإيطاليّة (الحرب الطرابلسيّة). وهذه الحرب كانت سببا قريبا من أسباب انفجار أحداث الجلاز الرّهيبية في تونس (1911)، وكذلك أحداث مقاطعة الترامواي (1912)، وكانت أيضا، كما هو معلوم، سببا بعيدا في حرب الجنوب التّونسي أثناء الحرب العالميّة الثانية. المهّم أن نذكر هنا أنّه إثر أحداث الجلاز أيضا، كما هو معلوم، سببا بعيدا في حرب الجنوب التّونسي أثناء الحرب العالميّة الثانية، المهّم أن نذكر هنا أنّه إثر أحداث الجلاز والتّرامواي، دب اليأس والخوف في عدد من أفراد النّخبة المؤيّدّة لحركة «الشّباب التّونسي» فأصبحوا إمّا من المتعاونين مع الإدارة الاستعماريّة وإمّا من الذين اعتزلوا السّياسة، غير ناسين طبعا البقية الباقية التي كان مصيرها السجن أو النّفي

(التّهجير). أمّا محمد باش حامبة فقد شعر بأنّه يستحيل عليه البقاء في تونس وقد شدّد نظام الحماية عليه الخناق، ولا مفرّ إذن من الهجرة إلى دار الإسلام، في أوت 1913 خرج محمد باش حامبة من تونس قاصدا أولا باريس ومنها التحق بأخيه علي الذي كان مستقرّا بالقسطنطينية.

ويشير تقريران سرّيان صدرا عن قسم مراقبة الأهالي والأشخاص «المشبهين» سياسيا إلى أنّ محمد باش حامبة قبل سفره باع الأثاث الذي كان يزدان به منزله الكائن بنهج الباشا، وكذلك محتويات مكتبته. وقد اشترى كل ذلك أصدقاؤه وخاصة حسن القلاّتي ومحمد الزليلي. ويشير التقريران أيضا إلى أنّ محمد باش حامبة حاول عند وصوله إلى القسطنطينية الحصول على أراض زراعية دولية في منطقة «قونيا» من آسيا الصغرى، وذلك لاستثمارها ولكنّه لم يتوفّق، على ما يبدو، في الحصول عليها.

وفي 15 جانفي 1914، عاد مع زوجة أخيه التي أتت لتزور والدتها جينية [زوجة عمر بوحاجب ابن الشيخ سالم بوحاجب] والتي أجريت لها عملية جراحية توفّيت من جرّائها. وفي 25 مارس من عام 1914، غادر محمد باش حامبة بلاده ولم يعد إليها أبدا.

وبعد أشهر من إقامته في القسطنطينية، انتقل إلى «جنيف» حيث أقام بضعة سنوات وتعدّد، بحقّ، أهم سنوات نشاطه الصحفي والسياسي، حيث أصدر ابتداء من ماي 1916، مجلة ناطقة باسم رغبات ومطالب أهالي الجزائر، وتونس، والمغرب الأقصى، وطرابلس الغرب. وقد تسمت هذه بالمجلة ب: **مجلة المغرب (Revue du Maghreb)**.

وكان محمد باش حامبه يقوم وحده تقريبا بجميع الأعمال التي يستوجبها إصدار هذه المجلة من إشراف على الطبع والمراسلة، فضلا عن إدارتها وتحريرها، علما بأنّ القنصلية التركية هي التي كانت تمّول هذه المجلة التي كانت تطبع في ألف نسخة.

وفي 12 جويلية من عام 1917، صدر أمر «بحجز أملاكه»، ولكن مدير المال الذي كان مكلفا بتنفيذ هذا الأمر لم يجد لمحمد باش حامبة أيّة أملاك يحجزها! وفي شهر جوان

من عام 1916، مثل محمد باش حامبة، الجزائر وتونس في المؤتمر الثالث للقوميات، الذي انعقد بمدينة «لوزان السويسرية». وفي الخطاب الذي ألقاه محمد باش حامبة من أعلى منصة المؤتمر، ندّد، بالإدارة الاستعمارية وممارساتها الجائرة. ثمّ قدم إلى هذا المؤتمر مطالب الشعب الجزائري- التونسي التي لا تعدو أن تكون مطالب ورغبات تتعلّق بإصلاحات بسيطة.

وبعد كفاح طويل ومرير، توفّي محمد باش حامبة بسكتة قلبية يوم ديسمبر 1920 ببرلين، ودفن بالمقبرة الإسلامية. وقد أحدث خبر وفاته موجة قويّة من الأسى والحزن في الأوساط الوطنية التونسية، نظرا للسمعة الطيّبة التي كان يتمتّع بها.

ثانيا- الكتب التي صدرت بعد 1945:

صدرت خلال الفترة الواقعة ما بين 1945 و1980م، العشرات من الكتب التي تتحدّث عن المغرب العربي، نذكر منها الكتب التالية:

1- قضية المغرب العربي في تصريحات وفود الدّول العربية: كتاب أصدرته «جبهة الدّفاع عن إفريقيا الشّمالية»، سنة 1945 بالقاهرة.

2- مؤتمر المغرب العربي: كتاب أصدره في القاهرة سنة 1948 مكتب المغرب العربي تحت عنوان «مؤتمر المغرب العربي المنعقد في القاهرة من 15 إلى 22 فيفري 1947»، في 76 صفحة.

3- الحركات الاستقلالية في المغرب العربي: أصدره الأستاذ علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال سنة 1948م، وهو أوّل كتاب مصدري يؤرّخ للمغرب العربي بشكل متكامل.

4- قضية المغرب العربي: كتيب صغير أصدره في دمشق سنة 1948 المكتب الثّقافي لحزب البعث العربي، وهو في الأصل محاضرة مطوّلة عن المغرب العربي ألقاها يوسف الرّويس في (نادي البعث العربي).

5- الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، صدر هذا الكتاب في القاهرة سنة 1948م تحت إشراف (لجنة البيان العربي) في القاهرة، ويتكوّن من 154 صفحة وهو من تأليف أحمد رمزي.

أمّا في الخمسينات فقد صدرت الكتب التالية:

6- ليبيا وتونس والجزائر: ألفه الدّكتور نقولا زيادة، سنة 1952، وهو يتكوّن من 73 صفحة، قامت بنشره الجامعة الأمريكية في بيروت.

- 7- وميض النّار في المغرب العربي: صدر هذا الكتاب في بيروت سنة 1954م، من تأليف الأستاذ خيرت البيضاوي ويتكوّن من 204 صفحة.
- 8- شمال إفريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل: صدر هذا الكتاب سنة 1954 عن دار المعارف بالقاهرة، وساهم في تحريره مجموعة من الكُتّاب هم: أمين شاكر، سعيد عليان، ومصطفى أمين، ويتكوّن من 204 ص.
- 9- المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى: صدر هذا الكتاب في القاهرة سنة 1955، وهو عبارة عن محاضرات ألقاها الأستاذ علاّال الفاسي على طلبة معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدّول العربية.
- 10- كفاح المغرب العربي: صدر في بغداد سنة 1955م، وهو من تأليف الأستاذ توفيق المختار.
- 11- ثورات المغرب العربي وكفاحه: أصدره في القاهرة سنة 1955م، الأستاذ عبد الحميد مسعود الجزائري، وهو من 103 ص.
- 12- ثورة الأحرار على الاستعمار في المغرب العربي: صدر في بغداد سنة 1955 من قبل الأستاذ هاشم الأعظمي، وهو من 103 ص.
- 13- المغرب العربي في خطر: صدر هذا الكتاب في القاهرة سنة 1956 وهو من تأليف الأستاذ يوسف درمونة، ويتكوّن من 193 ص.
- 14- المغرب العربي في طريق التّطوّر والاتّحاد الاقتصادي: صدر في بيروت سنة 1957 من قبل الأستاذ يونس صالح الحريشي، وهو من 183 ص.
- 15- ماي شهر الدّماء والدّموع في المغرب العربي: صدر في تونس سنة 1956 من طرف الأستاذ أبو القاسم محمد كرو، ويتكوّن من 95 ص.

- 16- دماء في المغرب العربي: الجزائر، تونس، مراکش، صفحات خالدة من النضال العربي الدّامي من أجل الحرّية والاستقلال: صدر في بيروت للأستاذ يونس بحري، وهو يتكوّن من 118 ص.
- 17- المغرب والقومية العربية: صدر في القاهرة سنة 1959 من طرف الأستاذ فؤاد مصطفى وهو من 40 ص.
- 18- المغرب العربي: صدر هذا الكتاب في القاهرة سنة 1958، وهو من تأليف الأستاذ صالح الحريشي.
- 19- المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي إلى التّحرّر القومي: أصدره في القاهرة المؤرّخ صلاح العقاد سنة 1985م.
- 20- تاريخ إفريقية العربية (1918 - 1958)، تأليف عبد الكريم غرابية، نشرته جامعة دمشق سنة 1988م.
- 21- المغرب العربي بين التّضامن الإسلامي والاستعمار الفرنسي: صدر هذا الكتاب ما بين 1958 و1962 من قبل المؤرّخ صلاح العقاد.
- 22- شمال إفريقيا بلادنا: صدر هذا الكتاب في القاهرة ضمن سلسلة (اخترنا لك)، وكتب مقدمته الرئيس جمال عبد الناصر.
- أمّا في عقدي الستينات والسبعينات فقد صدرت العديد من الكتب الخاصّة بالمغرب العربي وشمال إفريقيا، نذكر منها:
- 23- جهاد المغرب العربي: صدر في مدينة النّجف العراقية سنة 1960م.
- 24- وثبة المغرب: صدر في بيروت سنة 1961 من طرف عمر فروخ.
- 25- أحمد بن بيلا- ابن شمال إفريقيا: صدر في القاهرة سنة 1963م، من تأليف عمرو أحمد عمر وعبد الرؤوف أحمد عمرو، ضمن سلسلة (مذاهب وشخصيات).

26- الفكر والثقافة في شمال إفريقيا: صدر في القاهرة سنة 1963 من قبل الأستاذ أنور الجندي.

27- المغرب العربي والاستعمار: أصدره في القاهرة سنة 1965 المؤرخ جلال يحي.

28- تاريخ المغرب الكبير، صدر هذا الكتاب في القاهرة سنتي 1963 و1964 للمؤلف محمد علي دبوز ويقع في ثلاثة أجزاء.

29- تاريخ المغرب العربي: صدر هذا الكتاب في الإسكندرية سنة 1964 للمؤرخ عبد الحميد سعد زغلول.

30- محمد خير فارس: تاريخ شمال إفريقيا الحديث، صدر هذا الكتاب سنة 1969م.

31- السياسة والمجتمع في المغرب العربي: صدر هذا الكتاب في سنة 1971 للمؤرخ صلاح العقّاد تحت إشراف معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة.

32- المغرب العربي على مفترق الطرق: صدر هذا الكتاب في بيروت سنة 1973 للأستاذ محمد المسعود الشابي.

33- مصر وحركات التحرر الوطني في شمال إفريقيا، أصدره الأستاذ عبد الله عبد الرزاق في القاهرة سنة 1986م.

34- المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، تأليف محمد الملي، نشر الكتاب في بيروت، سنة 1963م، عن دار الكلمة للنشر.

35- في رحاب المغرب العربي: صدر هذا الكتاب في بيروت سنة 1985م، للمفكّ الجزائري صالح خرفي.

36- إفريقيا الشماليّة تسير- القوميات الإسلاميّة والسيادة الفرنسيّة، ترجمة المنجي سليم والطّيب المهيري.

وهناك مصادر أجنبيّة تمّ تعريبها أو ترجمتها إلى اللّغة العربيّة، نذكر منها:

- 37- إفريقيا الشمالية تسير - القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تأليف المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان.
- 38- الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، تأليف هنري كلود وآخرون، وترجمة محمد عيناني، صدر المتاب في بيروت في دار المعارف.
- 39- التاريخ السياسي لشمال إفريقيا، أصدر الكتاب بالفرنسية محند تازورت سنة 1954م، وقام بترجمته مراد براهيم، سنة 2012م، وقدم له الأستاذ الصادق سلام، وراجعته الأستاذ لخضر رابحي، عن عالم الأفكار.
- 40- الدولة والمجتمع في إفريقيا الشمالية في أعمال (مؤتمر إفريقية الشمالية دولة ومجتمع)، معهد الشرق الأوسط، 1964، (باللغة الإنجليزية) أنظر قراءة حوله في مجلة المجاهد الثقافي، ع. 4، (جانفي 1968م).